

المملكة الازدنية المكاشمية

عمان : الاحد ٢٨ رمضان سنة ١٤٠٥ ه ، الموافق ١٦حزيران سنة ١٩٨٥ م ، العدد

الفهرس

۹۲۸	اعلان صادر بمقتضى المادة ؟٩ من الدستور
777	نانون رقم (٢١) لسنة ١٩٨٥ قانون معهد الادارةالعابـــــة
۸٧٠	ناتون رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٥ قانون مهنة تدقيق الحساب ات .
AVY	تانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٨٥ - قانون الفاء قانون بؤسسة الفنادق والاستراحات السياحية
۸۷۸	رارات منادرة عن الديوان الخاص بتنسير القوائين

هذكـــرات جلــب يقتفي حضور الاشخاص التالية اسماؤهم في الوقت المعين لرؤية الدعاوى المقابة عليهم فان لم يحضروا تجري عليهم الاحكام المنصوصة في قانون اصول المحاكمات الجزائية

نوع الجوم	الساعـــة	التاريخ	المحكمة	الاسم والشهرة
ناب	1 Luc 9	19/0/7/ T 19/0/7/17 19/0/7/19 19/0/7/19 19/0/7/19	صلح السلط والسلط السلط الماد الكرك	محمد مصطفی سليمان خريسات المجهول على الاقامة على الاقامة على الدوامة على الدوامة عمد امين حمد المجهول الاقامة خالد عبد الكريم احمد المجهول الاقامة وجهد عمد عبد السلام المجهول الاقامة طالب سعد طالب المجهول محل الاقامة طالب سعد طالب المجهول عمل الاقامة

مُدِيرَيَة لَلْطَاجِ السَّكِرِيَّةِ

عى الحس بن طهول فائب جهولة الملك المعظم

ببتني المسادة (٣١) مسن الدسستور وبناء على ما قرره مجلسا الاعيسان والنسواب ... نسادق على القانون الآتي ونابر باصداره واضافتهالي قوانين الدولــــة: ـــ

قانون رقم ۲۱ لسنة ۱۹۸۵

قانسون معهد الادارة العامسة

المادة ١ _ يسمى هذا القانون (قانون معهد الادارةالعابة لسنة ١٩٨٥) ويعبل به من تاريخ نشره في

المادة ٢ ــ بكون للكلمات التلاية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه مالم تدل القرينة على غير

معهد الادارة العامة الميد مجلس ادارة المعهد الجلسس رئيس الجليس الرئيسس مدير عام المعهــــد كل موظف او مستخدم في المهسد

المادة ٢ _ ا _ يؤسس في الملكة معهد يسمى (معهدالادارة العلمة) يتمتع بالشخصية الاعتباريــــة ذات الاستقلال الاداري والمالي وله بهذه الصنة أن يتوم بجميع التصرفات القانونية بما في ذلك تملك الاموال المنقولة ، وأبرام المقودوالانتراض وتبول الهبات والتبرعات والوصايا وحق التناسى ، وله أن ينيب عنه في الإجراءات القضائية أو لاي غرض أخر النائب العام او اي محام بوكله لهذا الفرض .

ب _ يكون مركز المعهد في عبان وله إن يؤسس مروعا في سائر انحاء المبلكة .

المادة 1 _ يمارس المهد المسؤوليات والمسلاحي التالمخولة له بموجب احكام هذا القانون بالتعاون والتنسيق ب من الموظلين والجابعات الاردنياتوالماهد المائلة واي وزارة او دائرة او مؤسسة رسيية

المادة ٥ _ يهدف المعهد الى تطوير الادارة المستمر فيالاردن خدية لخطط التنبية الاقتصادية والاجتباعية عن مريق برامج التدريب والتنبية الاداريكة المختلفة واعداد البحوث الادارية وتقديم الاستشارات الادارية للمؤسسات الحكومية والخاصة .

المادة ٦ _ يمارس المعهد في سبيل تحقيق اهدائه المهام التاليـــة : _

التحصيات التي تحتلجها الدوائر

والمؤسسات الحكومية والخاصة . و المحالات المحالات العلمية في المجالات الإدارية المختلفة بهدف حل الشكلات التي تواجهها الدوائر والمؤسسات الحكومية والخاصة وبالتعاون معها وتطوير الادارة فيها .

ج ـ تقديم الاستشارات الادارية للدوائروالمؤسسات الحكومية والخامة .

- اعداد الوثائق والنشرات ذات الملاقة الامور الادارية واسدارها وتبادلها مع الجهات المعنية

في الملكة والدول العربية والدول الاخرى . ي معمد وسون سعريد وسون معرى . هـــ تشجيع البحوث العلمية في شؤون|لادارة داخل الملكة ودعمها ماليا ومعنوبا .

أعسلان صادر بهقتضي المادة ٩٤ من الدستور

يعلن انه عملا بالمادة ؟ ٩ من الدستور احيل القانون المؤقت رقم ١٢ لسنة . ١٩٨ قانون معهد الادارة العامة المنشور في عدد الجريدة الرسمية رقم ٢٩٤٤ تاريخ ١٩٨٠/٧/١ الى مجلس الامة فادخل عليه المجلس بعش

ينشر نيها يلى القانون المذكور بشكله المعدل الذياتره مجلسا الاعيان والنواب وصدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة عليه ليحل محل القانون المؤقت رقم١٢ المشار اليسه .

رئيس الوزراء زيد الرفاعي

المادة ٧ ــ نكون الدراسة والتدريب في المعهد بالنةر غالمال أو المجزئي . المادة ٨ ــ أ ــ يؤلف مجلس ادارة المعهد على الوجه التالـــــي : ــ

	رئيسسا	رئيس ديوان الموظفين
	فاتبا الرئيس	وكيل ديوان الموظفين
	-	أمين عا موزارة التربية والتعليم
		امين عام وزارة التخطيط
		مدبر عام دائرة الموازنة العامة
		ممثل عن الجامعة الإردنية
	اعضياء	ممثل عن جامعة البرموك
		مبثل عن انحاد الفرف التجارية
٠ ,٦٠		مبثل عن غرفة صناعة عمان
12.		مدير عام المعهد
		ممثل عن الاتحاد العام لنقامات العمال
		•

- ب ــ يجتمع المجلس مرة واحدة في الشهر على الاقل وكلما دعت الحاجه الى ذلك بدءو^ة مــــــن رئيسة أو بناء على طلب خمسه من عضاً السيسة .
 - ج ... يتولى نائب الرئيس صلاحيات الرئيس في حالة غيابه أو شغور , نصبه .
- د ... يكون اجتماع المجلس قانونيا اذا حضره سبعة اعضاء على الأقل وسدر غرار مه بالاجماع أو بأغلبية الداشرين ماذاً تسماوتالاصوات برجع الجانب الذي نعة الرسس .
- ه ــ الرئيس أن يدعو من برى الاستعانة، من ذوي الخبرة لحضور جاسات الجلس دون أن يكون لهم حق النصويت .
- و ... يعنع مثل من رئيس المجلس واعضائه المكانياه التي يقررها مجلس الوزراء بدل حنسور عن كل جلسة بشترك نسهـــا .
 - المادة ٩ ــ يتولى المجلس المسؤوليات والصلاحياتالتاليـــــة : __
 - أ ــ اقرار السياسة العامة للبعهد والإشراف على تنفيذهــــا .
 - ب اترار الموازنة السنوية للمعهد .
- د اصدار التعليمات الخاصة باللسوازم والاشغال والامور المالية في المعهد بها في ذلك ، ا بتعلق منها بتغصيص المنح والمكافات والاجور لاعداد البحوث الادارية وتنفنذ البرامج التدريبيسة وتقديم الخدمات الاستشارية وغيرها من نشاطات المعهد المختلفة .
- ه ... أصدار التعليمات الادارية والفنيساوغيرها مما له علالة بتنظيم سير العمل في المعهد بما في ذلك البرامج والاستشارات والبحوعوسائر الانشطة والامتحاثات التي يعقدها المهسد
- و ... ايفاد مندوبين عن المعهد لحضيرو المؤتمرات الادارية والقيلم بالزيارات العلهية فيسسى
 - ز ــ تبول الهبأت والاعانات والمنح الدراسية .
 - ح ايفاد المعوثين للدراسة داخل الملكةوخارجه-

 - ط ــ قبول الدارسين والمتدربين من داخل الملكة وخارجها في برامج المعهد ونشاطاته . ى -- ادارة أموال المعهد واستثمارها .

 - ك ـــ اقرار ميزانية المعهد وحسابه المعتلمي.
 - ل ــ اعداد مشاريع القوانين والانظمة الخاصة بالعهد .
 - م عدد وتنظيم المؤتمرات ذات العلاقيمهام المعهد ونشاطاته والاشتراك نيها .
 - ن ـــ أية أمور آخرى تنعلق بالمهد .

اللدة ١٠- بجرى النصديق على الموازنة السنويـــ اللمهد من قبل رئيس الوزراء .

- المادة ١١ ــ ا مكون للمعهد جهازه النني والاداريالخاص من الموظنين والمستخدمين والباحثين وهيئة التدرسي من الاردنيين وغير الاردنيين ويجرى انتقاؤهم وتعيينهم وتحدد رواتيهم وشروط استخدابهم والنظر في ترقياتهم وعلاواتهم وتقدير مكاناتهم وأعاراتهم وتأديبهم وأنهاء خدماتهم وتميين حقوقهم وواجبلتهم ومسائر الامور المنطقة بهم بموجب نظام خاص يصدر بمقتضى هذا
- ب _ بطبق نظام البعثات العلبية الممبوليه في الحكومة على موظفي المهديما في ذلك تأتون نشيذ الانتزامات المتعلقة بالبعثات العلمية ووتحقيقا لهذه الغابة يمارس المجلس صلاحيات رئيس الوزر!، ولجنة البعثات العلمي المسالة المنصوص عليها في النظام والغانون المنكورين .
 - الادة ١٢ ـــ المجلس تفويض بعض مسؤولياته وصلاحياته الى المديــــر •
- المادة ١٣- ١ _ معين المدير ويحدد راتبه وسائر حقوقه المالية بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس ب ... يشترط في من يعين مديرا عاما للمعهدان يكون حاصلا على درجة الدكتوراه في مجال العلوم الادارية أو الدكتوراه في احسسد التخصصات الاخرى ذات العلاقة بعمل المهدمع خبرة التخصصات مع خبرة لا تقل عن عشرسنوات .
- ج ... في حالة خلو منصب المدير يعين المجاسريناء على تنسيب الرئيس احد موظني المعهد ، أو يعين شخصا من المؤسسات الحكومية أو الخاسة ليقوم بأعبال المدير ويمارس صلاحياته وذلك عن طريق الاستعارة أو الانتداب أو المقد لمدة لا تزيد على سنة ، وللبطاس أن يحدد مكاناة شهرية خاصة للقائم بأعمال المديربالاضافة الى راتبه الأصلي .
- المادة ١٤ــ ا ... يعتبر المدير الرئيس التنفيذي للمعهد ويكون مسؤولا عن ادارة شؤونه على وجه يضمن تحقيق اهدانه ومهلمه المنصوص عليها في هذا القانون والإنظمة التي تصدر بمتنفاه . ويختص المدير بالإضافة الى ذلك بما يلسمي : -
 - تنفيذ السياسة التي يقررها المجلس والقرارات الصادرة عنه.
- ٢. تنظيم البرامج والبصوعوالاستشارات والانشطة المنطلة في المهد ومتابعسة
 - ٧. تبثيل المعهد في صلاته معالفي .
- اعداد مشروع الموازئة السنوية والحساب الفتابي للمعهد وعرضهما على المجاسسين
- الترخيص بالمسرف في حدود المضمصات الدرجة في الوازنة السنويسة للاغراض
 - توقيع العقود التسي بيرمها المهمسمد .
 - اعداد التقرير السنوي عــنالمهـــد .
 - ٨. تكليف من يتولى أعمال سكرتيرية الجلس من بين موظفي المعهد .
- ب ــ للمدير أن يفوض أيا من صلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون والإنظية الصـــــــادرة
 - بمتنضاه الى أي من موظفي الصنف الاول في المهسد .
- المادة ١٥- يماون المدير في مسؤولياته واعماله نائسمالبدير يعينه المجلس بنوم بالسؤوليات والصلاحيات التي يكلفه بها المدير ويمارس جميع صلاحياته في حال غيابه او شغور منصبه .

الملاة ١٦- تخصص الحكومة الإبوال الكانية الموازنسةالمهد لنسهان اسميراره في دحسق أحداثه ومهلمه وتسلا أي عجز في موازنته السنوبة .

المادة ١٧ ــ تتكون ايرادات المعهد وأبواله من : __

ا ــ المخصصات التي ترسد له في الموازنة العلمســة .

ب سـ العبات والأعانات والمنسمج والوسابا وابة ، وارد الحرى برى المجلس تبولها .

المادة ١٨ ــ أ ــ تدرج المنح والاعاتات التي يتـــــروالمجلس تبولها من الهبنات الاجنب. والدوامه في موازنة . المهدوتسرف في الاغراض المخمسسةالها ونقا للشروط الدي محددها المجاس . ب - تخضع حسابات المهد اراتية دبوان الحاسبية .

المادة ١٩- لمجلس الوزراء أن يصدر الانظمة اللازمةلتننيذ أحكام هذا القانون .

المادة . ٢- يلغن تاتون معهد الإدارة العالمة رقم ٢ لسنة ١٩٦٨ وتعديلانه ونبقى الانتلمة الحاليه معبولا بها أل الى الدى الذي لا تتعارض فيه مع احكام هذا التانيون

وزير دولة لشؤون رير ر رئاسة الوزراء ووزير الخارجية بالوكالة د مازم نسیبه

وزير الشؤون البلدية وزيـــر المواصلات والقروية والبيئة م**روان الممود**

17/0/01/1

وزير دولة

للشؤون البرلمانية

د ۰ سامی جوده

معي الدين الحسيني

وزير النهوين والصناعة والتجارة د. رجائي المعشر

الحسن بن طلال

المب رئيس الوزراء ووزير البربية والتطيم ووزير الدفاع بالوكلة عبدالوهاب المجالي

د. ٱلشيخ عبدالعزيز الدياط

وزيسر الاشغال العامه الهندس محمود الحوامده

حسن الكاند وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

فرحي عبيد

وزبر الاعلام والثقافة

والسياحة والاثار محمد الخطيب

المادة ٢ ــ لا يجوز لاي شخص ممارسة جهنة تتقيقالحسابات في المملكة الا اذا كان قد رخص كبدقق من قبل المجلس وفقا لاحكام هذا القائسونوبسجلا لدى ديوان المحاسبة بهذه الصغة .

المادة } ... يشترط في من يطلب ترخيصا لمزاولة المهنةان يكسون :

عن الحسن بن طهول مائب مهول: الملك المعظم

نصادق على القانون الآنسي ونامر باصداره واضاعته السي توانسين الدولسة : ...

قانون رقم ۳۲ نسنة ۱۹۸۵

قانون مهنة تنقيق الحسابات

المادة 1 _ يسمى هذا القانون (قانون مهنة تدقيق الحسابات لسنة ١٩٨٥) ويعمل به من تاريخ نشره أي

المادة ٢ ــ يكون للكلمات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة

: مهنة تدقيــــق الحسابات

: رئيس المجلـــــس

: مجلس مهنة تدقيق الحسابات المؤلف بمقتضى هذا القانون

: مدقق الحسابات المرخص لمارسة المهنة بمتنفى هذا

يقتضى المادة (٣١) مسن الدست ور وبناء على ما ترر مجلسا الاعيان والنسواب

الجريدة الرسمية ،

على غير ذلك:

الجلـــــــس

الرئيــــسس

1 _ اردني الجنسيــــة ب _ متمتعا بالاهلية المنبــة

ج ـ غير محكوم عليه بجناية او بجريمةاخلائية مخلة بالشرف .

د ـــ بع مراعاة احكام الفقرة (ه) بن هذه المادة حاصلاً على احد المؤهلات التالية :

علية لدة لا تقل عن شائد منوات في اعمال المعاسبة والتنقيق من ضعفها سنة واحدة على الاتال في أعهال التدتيق وذلك بعد حصوله على تلك الشهادة -

الشهادة الجامعية الثانيب قباجستي او ما يعادلها في المحاسبة وله خبرة عبلية لمدة لا تقل عن سنتين في اعمال المحاسبة والتدقيق من ضمنها سنة واحدة على الاقل في اعمال التدقيق وذلك بعد حصوله على تلك الشهادة .

 ٣. شهادة الدكتوراه في المحاسبةوله خبرة عبلية لدة لا تقل عن سنة واحدة في أعبال المحاسبة والتدقيق بعد حصوله على تلك الشهادة أو قام بتدريس المحاسبة أو التدقيق في احدى الجامعات او الكليات الاردنية لمدة سنتين على الاقل بعد حصوله على ذلك

وزيسر الزراعسة وزيسر النطيم العالي د**- ناصر الدين الاسد** عبدالله النسور

- الشهادة الجامعية الاولى عبد الوربوس أو با معادلها على الامل من احدى كليك التجارة أو الانتصاد أو القانونهم خبره عباية لا يقل بدنها من خيري بينوات في أعبل المعاسبة والتدنيق من نسمنهاسنة والحدد على الامل في المال المدنيق وذلك بعد حصوله على المؤهل العلمي .
- ٥. شمهادة كلية مجتمع (الدبلوم انخسيس محاسبة وله خدر د مرامه لد لا نقل عن ست سنوات في أعمال المحاسبةوالتدنيق ون نسمنها سندس على الأمل في أعمال التدنيق بعد حصوله على تلك الشهادد.
- ١٦ كل من عبل في ديوان المحاسبة او في اي دائر و روسه او مؤسسة ، ايه من مؤسسك الدولة مدة سبع سنوات بوظيفة مدقق رئيسي وبحمل الشهادة الحاممة الاولىييين بكالوريوس أو ما يعادلها الخلافا لما هو منصوص المه في المند على من هذه المادة.
- ٧. شبهادة في المهنة من أحد معاهد أو جمعيات المداسية الماذرة من المعبدة دوليا مثل شهادة (تشاربرد) أو شهادة (سيرتفايد اوذلك ومتا لما معنرف به المجلس من ظك المعاهد أو الجمعيات بموجبجداول بعدها لهذا الغرنس والمعلمات الني بعسورها
- هـ يترتب على أي من الاشخاص الحاصلين على أي من الشهادات المنسوس عامها في البنـــود ١١ و ٢ و ١ و ٥ و ٦ ، بن الفقرة العامن هذه الملاة أن مجمار المحاما مجرمه المجلس له في اعمال المحاسبة والتدقيسق وفي التشريعات ذات العلاقه بالمحاسمه والندقيق والاهور المالبة والغريبية المعبول بهـــا فيالملكـــــة .
- المادة ٥ ــ تعتبر لجنة معادلة الشهادات في وزارةالتربية والتعليم الجهة المخدسه بمعادلة ويقديــــر الشهادات العلمية المنصوص عليها في المادة()) من هذا العانون ، واما الونانق والمسمندات الإخرى نيتولى المجلس تقديرها .
- المادة 7 ــ يجوز منح ترخيص ممارسة الهنة في الملكة لن يعمل جنسية غير اردنية اذا كان مرخسا لممارسة المهنة في الدولة التي يحيل جنسيتها ودوائرت نيه شروط الترخيس المنسوس عليها في هذا القانون بشرط المعاملة بالمثل .
- المادة ٧ _ ا _ بجوز انشاء شركات عادية علمة بين دنتين بوانتة الجلس المارسة المهنة بنلك السمة على أن تسجل الشركة لدى وزارة الصناعة والتجارة وقتا للتشريعات المعمول بها ورشدرا. في ذلك
- ١٠ أن لا يكون المنق شريكما في اكثر من شركة واحدة ، وأن لا بمارس المهنة خارج نطاق الشركة سواء بصورة مستقلة أو لدى الفسير ،
 - أن يتم الشعار المجلس على دانضهام أي مدتق الى الشركة أو انسحابه منها .
- ب اذا توفي النتق في اي من الشركات النشاة بعتضى احكام الفترة (1) من هذه المادة سيرتب على ورتبة من غير المتعينوسة أوضاهم في الشركة خلال ثلاث سنوات بن تاريخ الوفاة وفقا لاحكام هذا القانون بما فيذلك توفر شروط الترخيص لممارسة المهنة والا تجري تصنية حتوتهم في الشركة بالإنتاق مجينية الشركاء من المنتتين وفي حالة تعذر الانتاق على

المادة ٨ ... ا ... بشكل مجلس مهنة تدقيق الحسابات على الوجه التالسي :

- ١. رئيس ديــوان الماسبــة عضوا ونائبا للرئيس ٢. وكيل ديــوان المحاسبـة ٣. وكل وزارة الماليــــــة
 - وكيل وزارة الصناعة والتجارة ه. مدير عام دائرة ضريبة الدخل نائب محافظ البنك المركــــزى
 - الار دنــــــى ٧. مدير عام سوق عمان المالسي
 - اثنان بن المختصين في المحاسبة بن اعضاء هيئة التدريس في الجامعات الاردنية
 - ٩. ثلاثة من مدتقى الحسابات
- ب _ يعين مجلس الوزراء الاعضــاءالمنصوص عليهم في البندين (٨ و ١) من الفترة (1) ون هذه المادة لمدة سنتين قابل المتعدد ، على أن يكون التنسيب بتعيين المعتمين الثلاثة من قبل محلس ادارة جمعية مدتقى الحسابات القانونيين الاردنيين بعد تأسيسها .

عضويسن

- ج بنولى نائب الرئيس اعمال وصلاحيات الرئيس عند غيابه ، بما في ذلك رئاسة المجلس ودعوته
- د _ يكون اجتماع المجلس قانونيا اذا حضره ثمانية من اعضائه على الاقل على أن يكون الرئيس او نائبه في حالة غيابه واحدا منهم ، وتصدر قراراته بالاجباع او باكثرية اصوات الحاضرين وأذا تساوَّت الاصوات يرجح الجانب الذي أيده رئيس الاجتماع .
- ه ... يتولى اعبال امانة السر للمجلس احد موظئي ديوان المحاسبة يمينه الرئيس على أن يكون متفرغا لاعمال المجلس ويساعده عدد من موظفي ديوان المحاسبة بالقدر الذي تدعو اليه الحاجة ويكون مسؤولا عن جبيسعاعمال المجلس بما في ذلك اعداد جداول اعماله ومحاضر اجتماعاته وقراراته ومراسلاته وحفظ القيود والملفات والسجلات الخاصة به وبالدققين وتحدد مكافآتهم بقرار من مجلس الوزراء بناءعلى تنسيب المجلس .
 - المادة ٩ _ يمارس المجلس المهام والمسلاحيات التالية : _
 - - ب _ تصنيف المتتين ،
- ج ... اقتراح مشروع النظام الداخلي للمدقتين ومشاريع الانظمة الاخرى اللازمة لتنفيذ احكام
- هذا القانون بالتعاون مع جمعية مدتقي الحسابات القانونيين الاردنيين بعد تاسيسها .
- د ... اي من المهام والصلاحيات الاخــرى المنصوص عليها في هذا القانون والانظبة الصــــادرة
- المادة . 1 _ 1 _ يقدم طلب الترخيص لممارسة المهنة الى امين سر المجلس على النموذج المقرر من قبــــل المجلس مقابل أيصال بتسلمه ويرغق الطلب بالشهادات والوثائق الاخرى التي تثبت توانسر المؤهلات والشروط المطلوبة للترخيص، وللمجلس أن يطلب من طالب الترخيص تقديم أي
- شهادات او وثائق اخرى لتعزير الطلبب ب _ على المجلس أن يفصل في الطلب خلال، و لا تتجاوز ستين يوما من تاريخ تقديمه ، وأن يبلم مقدمه قراره بشأن الطلب خالالخمسة عشر يوما من تاريخ صدوره ، ويعتبر أي اشمار خطى برسله المجلس الى متدم الطلب بمبلغا اليه خلال عشرة ايام على الاكثر من تأريخ أرساله اليه بالبريد المسجل على العنوان الذي ادرجه على طلب الترخيص أو على أي كتاب مندم

المادة ١١- أذا رفض المجلس طلب منح رخصة ممارسة المهنة نبجوز لمقدمه الملعن أي قرار الجاءس ادى محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يومًا من تأريس نجيلفه الثرار كما يحق لحل مدَّقق معارسة العلمين في قرار المجلس بقبول منح الترخيص لاي شخصرادي نلك المحكمة خلال خدمية عشر موما من تاريخ نشر الترار في الجريدة الرسبية .

المحاسبة وذلك في الدرجة النسورخص له بمارسة المنة بموجبها وبعطي خصة مارسة المهنة على النبوذج المترر موقعة من الرئيس وممهوره بخام الجلس - وذلك بعد أن يدنسع الرسوم القانونية المقررة ببوجب النظام المادر بمتندى هذا القانون .

ب - يقسم المنقق الذي منح الرخصة تيلهمارسته المهنة اليبين القانوني المالي المام الرئيس: (اقسم بالله المطبم ان اتوم بواجبلتمينتي في التنتيق بشرف وابانة دون اي تحيز وان انتيد بالتوانين والانظمة المعمول بهسا وان احافظ على اسرار المهنة واراعى ادابها و قواعدها) ج ــ ننشر قرارات المجلس بمنح رخصــةبمارسة المهنة في الجريدة الرسمية .

المادة ١٣ ــ يعتبر الاشخاص المرخص لهم بممارســـــةالمهنة تبل العبل بهذا الناتون والنهم مرخسون بممارستها بمتنضى أحكابه على أن تعتبر الوهمسة المنوحة لأن منهم ملفاة حكما أذا أم نتم بممارسة المهنة عَعلا على الوجه المنصوص عليه في هــذاالتاتون خلال سنة واحدد بن تاريخ نفاذ احكابه على ان ترامي في اثبات المارسة الفعلية للمهنة في هذه الحلة احكام المادة) أ س هذا التاتون بصورة

الذي سيمارس فيسب المهنة لحساب الخاص او الكتب السندي سيمارسها فيسه لحساب الغير وذلك خلال سنة الشهر من الربع تبليغه الترار بعندة الرخسة : وتعتبر هذه ملغاة حكما أذا لم يتم بذلك ، على أنه بحق لمالتقدم بطلب للحصول على رخصة جديدة ألمارسة المهنة وللبجلس او لمن ينوضه من اعضاله الكشف على الكتب الذي بمارس فيه الدتق المهنة للنحتق من نتيده باحكام هذه الملاة بما في ذلسكالتنزغ لممارسة المهنسة .

المادة ١٥ ــ المبدئق الذي يرغب في العمل خارج الملكة في مهنة تدتيق الحسابات او في اعمال تتعلق بالتدتيق ان يطلب من الرئيس نقل اسمه الى سجل الدنتين غير المارسين في ديوان الحاسبة ويسمع له بممارسة المهنة بعد عودته الى الماكة اذاطلب اعادة اسمه الى سجل المتقين الممارسين وكانت شروط ترخيصه لا زالت بتوانرة لبه في ذلك الوقت ، على أن يدلع في هذه الحالة الرسم المترر

المادة ١٦ ـــ نعتبر الرخصة بلغاة حكما في جميع الاحوال اذا لم يمارس المدتق المهنة ثلاث سنوات متتالية بما في معبر الرحمة بعد حدد ي جبي معران، م يمرس المدى المهد عدم سنوات مسيد بدي الله الله خارج الملكة اذا سمح لسابهمارستها على هذا الوجه بهتشمي المادة 10 من هذا

المادة ١- ١ - يحتفظ ديوان المحاسبة بالصجـــالاتالنائية ويتولى أبين سر المجلس تلظيهها :

١. سجل مدة في العسابات التانونيين المخصين المارسين المهنة .

٢. سجل بنقشي الصابات الفاتونيين الرخصين المارسين للبهنة لحسابهم الخاص .

٣٠ سيل بديتي الصابات القانونيين الرخسين غير المارسين المهنة . سجل منتقى العسابات العانونيين الرخصين العابليسن لحساب القسير.

ه. او اي سجلات اخرى يتررها الجلسس .

ب - تدون في كل من السجلات المنسوسيمليها في المعترة () من هذه المادة جميع المطوب ات والبيانات الخاصة بالمتتبن النيسن يتعلق بهم السجل وينظم السجل بنبوذج يستوهب الله المعلومات والبيانات واي تعديلات تعلم المهمسا

حـــ بعدر الدحلات الني ينم تنظيمها بمقتضى احكام هذه المادة بيئة رسمية قانونية لاثبات بحثوناته سبأ

اللدة ١٨ ــ ا ... بنندا في المهلكه بمقسنسي احكام هــذاالقانون جمعية مهنية الدققي الحسابات تسم ، جمعية مديني الحسابات التانونيين الاردنيين) تقوم اهدافها على رعاية مسالح اعضافها والعمل على ننمية روح التعاون بينهم وتسعى الى رفع المستوى العلمي والفئي للمهنسسة وللعابلين مبها على أن تعدد جميسع الامور التلصيلية المتعلقة بها بموجب نظام يصدر الهذه الغابة على أن بشبل قواعد واسميهمارسة المهنة وأدابها ورسوم الانتساب ورسيسوم الاشمراك في الجمعية ومقاديرهـا وطريقة تحصيلهـا ،

ب _ يكون انتساب مدتتي الحسابات الىالجمعية بعد تاسيسها الزاميا وذلك تحت طائلة المنسع

المادة ١٩ _ لاغراض مارسة المهنة يصنف مدقق والحسابات المارسون من قبل المجلس الى عنات على أن تحدد الشروط والاعتبارات التي تعتمد ميتصنيف المدققين بموجب نظام يصدر ألهذه الغاية ، والي ان بعسدر النظام المذكور يمارس المدققون المهنة بالممورة التن كان مسموحا بها قبل نفاذ احكام

المادة . ٢٠ معق المنتق بالاضافة الى محص وتدقيد قحسابات الامراد والشركات والمرسسات والهيئات وفق منطلبات المهنة وقواعدها واصولها الطميةوالفئية القيام بالاعمال التالية :

 ا ــ عديم المشورة والخبــرة المهنية فيالمجالات المحاسبية والمالية والضريبية . ب _ القيام باعمال النحكيم والتصفياتوالخبرة في المجالات المنصوض عليها في الفقرة (ا) من

المادة ٢١_ على المدتق في سياق تبلمه بممارسة المهنة مراعاة ما يلي : --

 الاطلاع على جوبع القيود والسجلات والميزانيات المتعلقة بالاشخاص الذين يتعامل معهم ويقوم بندتيق حساباتهم وان يطلب منهمهوا فاته بما يراه ضروريا المقيام بعمله على احسن وجه

و أن يلنت النظر خطيا الى أي مخالفة ظهر له ، ويطلب معالجتها وتصويبها .

ج ــ القيام باعداد تقاريره بصورة والميةبشان الحسابات التي قاميه حصها وتدقيقها وان يلتزم فحذلك باتباع تراعد التمنيف المتبددةوالمتعارف عليها مهنيا في شهادته على صحة وسلامة الحسابات الختامية والميزانيات التييقوم بمراجعتها .

المادة ٢٢ يحتار على المدقق المبارس ، وذلك تجمعاللة العقوبات الناديبية المنصوص عليها في هذا

ا _ العمل موظفا لدى الحكومة أو لدى أيمن المؤسسات الرسمية العامة أو البلديات أو لدى اي جهة خادسة الحرىمن غير ممارسي المهنة وعليه التفرغ لمارسة المهنة في جميع الاحوال .

ب ... احتراف التجارة أو الصناعة أو العمل في أي مهنة أخرى .

ج ... ، زاولة تدقيق حسابات اي شركة يكرنشريكا فيهـــــــــــــ . د _ القيام بالدعاية لنفسه باي وسيلة منوسائل الاعلان بطريقة مخلة بكرامة المهنة .

ه ... منسارية او منافسة اي مدقق اخسر للحصول على العبل بصورة تسيء الى المهنة . و - انشاء المطومات والاسرار التي اطلعهليها من خلال عبله كبدقق الا في المجالات التي يجيزها

القانون وللجهات التي يسمح أويوجب تقديم تلك المعلومات والاسرار اليها .

ز ــ ابداء راي يخالف حقيقة ما تتضمنه الدغاتر والسجلات والبيانات المحاسبية والتوقيع على تقارير عن حسابات لم تدقق من قبله أو من قبل العابلين تحت أمرته .

ح - الشهادة والتوقيع على صحة بيانات وحسابات ختابية وميزانيات لا تعكس الوضيع

الحسن بن طلال

ط ــ ارتكاب اي اهمال او خطأ مهنــــيجسيم الحق الضرر بالفـــــبر .

ى -- مخالفة الانظمة والتعليمات الصادر فبمنتضى هذا القانون وسائر الشريعات المعبول بهسا والمتعلقة بالمهنة بما في ذلك عدم تبليغ الجهات المختصة عن الاختلاسات التي بكششها في ابوال الجهة التي يقوم بتنقيق حساباتها او التلاعب او النزوير في هذه الحسابات .

المادة ٢٣ ــ لا يجوز لاي مؤسسة أو شركة يتطلب التاتون أن يكون لها مدتق بها في ذلك الامراد تغيير مدقق د يبور ، بي موسسه و سرت يسبب سنون مي ينون به مسى به بيه حسابانها خلال السفة المالية التي يقسسوم بتدفيق على الحسابات عنها .

المادة ٢٢ ـ اذا ارتكب المدتق اي مخالفة بهــــذا التانون او اتدم على تصرف يخل بالمسؤوليات المنوطة او بغواهد واسس واداب سارسة المهنة او ارتكب اي تعرف يسى، الى كرامنها وكرامة العالمين نبها يحال الى اللجنة التاديبية الشكلة بمتنفى هذه المادة لمحاكبته وتوتيع احسدى المقوبات التاديبية التالية عليه مسيحالة ادانسنسه : ١٠ النبيه الخطي .

٠٢. الانذار الخطسي .

وينك العبل برخصته ولدة لانزيد على ثلاث سنوات ومنعه من ممارسة المهنة خلالها.

الفاء رخصته وشطب اسمه نهائيا من سجل المتتبن .

ب - يشكل المجلس اللجنة التاديبية من اثنين من اعضاء المجلس واحد المقتين الرخمسين لدة سنتين تابلة للتجديد ؛ وتنتخب اللجنة احد اعضائها رئيسا لها ؛ وتجتبع اللجنب بكالمل اعضائها وتصدر قراراتهـــابالاجماع او باكثرية الاصوات .

المادة ٢٥ ـ ١ ـ تندم الشكوى بحق المنتق خطيا الى الرئيس الذي يحيلها بدورة الى لجنة تحتيق ثلاثهـــة للتحقيق مع المتق الشتكي عليه تتالفين النين من موظفي ديوان المحاسبة واحد المتتين

ب - ترفع لجنة التحتبق نتائج اعبالهابشان الشكوى الى الرئيس على أن نتبح الفرصة للمُسْتكى عليه الدناع عن نفسه المامهاوتقديم بياته اليها وأن يسبح له بتوكيل محام أذا طلب

ج ــ اذا راى الرئيس أن ننائج التحقيــقانــنوجب ملاحقة المشتكى عليه تاديبيا فيحيل الشكوى مع التحقيقات التي جرت بشائها ،وسائر الاوراق المتعلقة بها الى اللجنة التلبيبية التي بترتب عليها تبليغ المدق التهسسة المنسوبة اليه ويحق له الرد عليها خطيا خلال ثمانية ايام

د -- تحدد اللجنة التاديبية موعد النظـــرفي الشكوى ويدعى المنتق المشنكى عليه للحضـــور تعدد النجمة التدييبة وعد التحسري السنوى ويدى المنتى المستى سيد المستوري المام وله أن يستمين بمحلم ليحضرهمه جلسات المحاكمة التأديبية ويتولى الدماع عنه، وبعد سماع التوال المشتكى عليه والنظر في الاوراق المعروضة عليها تصدر اللجنة التليبية قرارها لها ببراءة الدتق المشتكى عليه أوبادانته والحكم عليه بلحدى العقوبات التاديبية النصوص

ه -- اذا لم يحضر الدنق الكشنكي عليه المراللجنة التاديبية في اي جلسة تعقدها منجري محاكمته ادام يحصر المعنى المسلم اللجنة التأديبية بعد ذلك وقبل صدور التوار النهائي بصور سيبيد . الجنة بحقه واثبت أن غيابه كان لغفر شروع تقبل به اللجنة .

و - يكون قرار اللجنة التاديبية خاضم التمديق الجلس اذا كان يتضي بادانة المدقق باي من يعوب مرر سب مسيح و ي من العدو () بن المادة ؟؟ من هذا العلون بن المادة ؟؟ من هذا العلون.

المادة ٢٦ - ا دا تعين للجنة النحقيق أو اللجنةالناديبية اثناء التحقيق في الشكوى المتدة بحق المدتق اد النظر نبها وجوب النفساذ اجراءات تضائية جزائية ضد الدفق نبيرت عليها رمع جبيع الاوراق المعلقة بالشكويالي الرئيس ليحلها بدوره الى المدعى العام المختص

ب ... ان نبرية المدتق المام اسسام التنساء او الحكم بعدم مسؤوليته من التهمة التي اسندت المه لا محول دون الخاذ الإجراءات التاديبية بحقه عن النهبة نفسها ببتنضى احكام هــــذا القانون اذا بين للمجلس ما يبسرر فلسسك ،

يادة ٢٧_ بعاتب بالحبس مدد لا تزيد على سنة واحدةولا تقل عن شهر واحد او بغرامة لانزيد على الف دينار ولا نقل عن ماشين وحبسين دينارا كل منهارس المهنة دون الحصول على رخصة المارستها بمتتضى هذا القانون بما في ذلك ممارستهاخلال مدة ايقاف رخصته او بعد شطب اسمه من سجل الدنتين ، ومعانب بعنوبة الحبس المصوص عليها في هذه المادة في حالة التكرار ، ولا يجوز تحويلها الى الغرامة في اي حالة من الحالات .

المادة ٢٨ ــ مع مراعاة ما ورد في قانون الشركات المعموليه يعاشب المدتق بالمتوبات المنصوص عليها في قانون المتوبات الممول به اذا ارتكب أي نعل من الانعال التالية أو حاول ارتكابه :

ا _ دون بدأنات كاذبة في اي تترير أو حسابات أو وثيقة قام باعدادها في سياق مارست

ب _ وسم تتربرا مغايرا للحتيقة أو صادق على وتائع مغايره التحقيق في اي وثبقة بتوجب اصدارها تانونا او بحكم تواعد ممارسة المهنة .

ج _ مادق على توزيع ارباح صورية او غير حقيقي _ .

المادة ٢٦_ لوزير المالمة او وزير الصناعة والتجارةاو الرئيس او اي شخص آخر يجد أنه قد تضرر من اي نَعْل اقدم عليه الدقق تقديم الشكوى التاديبية أو الجزائية حسب مقنضى الحال بشان ذلك النعل للجهة التاديبية او التضائيـــةالخنصـــــة.

المادة . ٣- الجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانونيما في ذلك الرسوم الواجــــب استيفاؤها لمنح رخدسة ممارسة المهنسةوتجديدها ورسوم أعادة التسجيل ورسوم الاشتراك في الابتحانات التي تعقد بموجب هـــذا القانون والكاتات التي تبنح لاعضاء لجنة الابتحانات والى ان تصدر ظلك الانظية تحدد تلمسكاالرسوم وتستوفي وغثاً للجدول الذي يقرره مجلمسس الوزراء لهذه الغاية ، على أن يعمل بسمادة لا تزيد على سنةواحدة من تاريخ سريان احكام هذا

المادة ٣١_ بلغى اتاتون مزاولة مهنة تدقيق الحسابات)رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ واي تعديل طرا عليه كما يلغي اي تشريع آخرالي الدي الذي تتعارض فيهاحكامه مع احكام هذا التأنون .

المادة ٣٢_ رئيس الوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هـــذا الثانــــــــــون

19/0/0/11

نائب رئيس الوزراء وزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء ووزير التربية والتعليم ووزير الدناع بالوكالة وزير دولة الشؤون البرلمانية ووزير الخارجية بالوكالة عبدالوهاب المالي د. هازم نسیه ده سامی جوده وزيـــر الداخلية وزير العمل وزير الشؤون البلدية وزيـــر الماصلات والننبية الاجتماعية والتروية والبيئة حسن الكايد المهندس خالد الماج حسن محي الدين الحسينى مروأن الحمود الاوتناف والشؤون وزيــر الاشغال العامه التبوين القدسات الاسلامية والصنآعة والتجارة د. ٱلشُّبخ عبدالعزيز الَّخياط المهندس معبود الحوايده د. رجائي المشر د، هنأ عوده الطاتة

وزيــر النقــــل وزيــر التخطيط والثروة المدنية وزيــر ان العالم وزيــر الزرامـــة المهندس الحمد دخقان التمليم العالي د. ناصر الدين الام هشاء الخطيب غرحى عبيد د . عبدالله النسور وزير الاعلام والثقامة والسياحة والآثار وزير شؤون الارض المحتلة طاهر كثمان د. زید هزه هشام الشراري

تحق الحسن بن طلال فائب حلالة الملك المعظم

بهتنفسي المادة (٣١) مسن الدستمسور وبناء على سا قدره مجلسا الاعيسان والنسواب نصادق على القانون الاتمي ونامر باصداره واضافته البمي توانمين الدواسة : سـ

قانون رقم ٣٣ أسنة ١٩٨٥ قانون الغاء قانون مؤسسة الفنادق والاستراحات السياحية

المادة ١ ــ يسمى هذا القانون (تانون الغاء تانون مؤسسة الننادق والاستراحات السياحية لسنة ١٩٨٥) ويعمى به من تاريخ نشره في الجريــــدةالرسميـــــة .

المادة ٢ ــ بلغم،(قانــــون مؤسسة الفنــــــادقروالاستراحــــات السياحيــــة) رقم ٥١ لسف وتؤول جميد عليها الى الموال والحقد وقالعائد قلها والالتزامات المترتبة عليها الى المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي وفق الاسس الني اقرها مجلس الوزراء وذلك باستثناء ما يلي : _

ا _ مساهمات مؤسسة الفنادق والاستراحات السياحية في الشركات والؤسسات والهيئـــات الأخرى ، وتؤول هذه المساهمات الى الخزينة العامة أحكومة الملكة التي تصبح الخليف القانوني نيها بكل ما اشتملت عليهمن حقوق والتزامات .

ب - الحتوق المرتبة لمؤسسة الفنادق والاستراحات السياحية من المقود والنمهدات التي ابرمتها أو من المعاملات أو الاعمال التي أجرتها أو قابت بها قبل العمل بهذا القانون . وتنتقل تلك الحقوق الى الخزينة العامة لحكومة الملكة ونتحمل جميع الالتزامات والملالبات التي نترتب على نلك العقود والتعهدات والمعاملات والاعمال وتعتبر وكانها قد متدت عالحومة أو اجريت

الحسورين طلال

المادة ٣ ــ ينتقل الموظنون وسائر الاشخاص الذينكانوا يعملون في مؤسسة الفنادق والاستراحـــات السياحية عند العبل باحكام هذا القانون الى المؤسسة العامة للنسان الاجتماعي بكامل حقوقهم وتعتبر خدماتهم في مؤسسة الفنادق والاستراحات السياحية جزءا من خدماتهم في المؤسسة العامة الضمان الاجتماعي وتسرى عليهم الانظمةوالتعليمات المعمول بها في هذه المؤسسة .

المادة } ٤ ــ رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانـــــــون .

1910/0/57

وزير دولة وزير دولة لشؤون نادب رئيس الوزراء رياسة الوزرآء للشؤون البرلانية ووزير التربية والتعليم ووزير الخارجية بالوكالة ووزير الدناع بالوكالة د ۰ سامي جوده عبدالوهاب المالي وزير الشؤون البلدية وزير العمل والتنبية الاجتماعية والتروية والبيئة وزيبر الداخلية مروان المود الهندس خالد الماج حسن حسن الكايد وزير النبوين والصناعة والنجارة وزيـــر الماليـــة ، وزيــر الاشـغال العامه وزير الاوتناف والشؤون د، حناً عوده والمتدسات الأسلامية د٠٠ رجائي العشر المهندس محمود الحوامده د، الشيخ عبدالمزيز الخياط وزيسر الطاتة الزراعسة الهندس المد دخقان والثروة المعتنبة د، عبدالله النسور

فرحي عبيد وزيسر الشيساب هشام الشراري وزير الأعلام والثنامة والسياحة طاهر كثمان ده زيد ميزه

قرار رقم } اسئة ١٩٨٥ .. صادر عن الديوان الخاص بتقسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٨٢/١٠/١١ رتم ج١٧٦١/٢ اجتبــــع الديوان الخاص بتنسب القوائس لاجل منسب الواد ١٢٨ ، ١٣٦ ، ٢٣١ ، ٢٣١ من تلتون الجبارك رقم ١٦ لسنة ١١٨٢ والملتين 17: 1 من تأتون ، وسعمة المناطق العرد رقم ٢٦ استة١٩٧٦ البعثل بالقالون المؤقت وتم ٢٢ لسنة ١١٧٨ والملتين ١٥ ، ٢٢ منظلم استثمار المناطق الحرة رقسم؟ السنة ١٩٧٩ والمادة ٢٦ من تعليمات التخريسين والاستثبار في المنطق الحرد المنشور في عدد الجرب دةالرسبية ٢٨٧٦ الصادر بقاريخ ١١٧١/٨/١٦ وبيسان با اذا كانت البضائع الاجنبية المستوردة للبنطقة الحرقباسم اصحاب المسانع وبشماريع الاستثمار المناعية والتجارية والخدمات المسموح بتعاطيها وتاسيسها فسيهذه المطقة أو البضائع المحفوظة في المنطقة الحسرة أسلحة الآخرين ويتم التنازل عنها في المنطقة الصرةلاصحاب طك المسانع والمصاريع الاستثبارية والخديات

وبعد الإمللاع على تشلب وزير المالية/الجماركوندقيق النصوص القانونية يتيين: أن الفقرة الاولى من اللاة ١٢٨ من قانون الجمارك رقم ١٦ لسنة ١٩٨٦ تنص على ما يلي (مع مراعاة احكام اللدة ١٢٩ من هسكا التانون بدكن أدخال جمدع البضائع الاجنبية بن اي نوعكانت وأيا كان منشؤها الى المناطق الحرة والخراجها منها الى غم المنطقة الجبركية دون أن تخضع لغيودالاستبراد أو المنع أو خضوعها للرسوم والضرائسي باستثناء ما غرض عليها لمحلحة الجبة القائمة على ادارة واستثمار تلك المناطق) .

٢ -- إن المادة ١٣٦ من نفس القانون تنص على انهلا يجوز استهلاك البضائح الاجنبية في المناطق الحرة للاستعبال الشخصي تبل تادية ما يتوجب عليها بن رسوم جبركية ورسوم وضرائب أخرى

ا ... يلغي قانون الجمارك والكوس رقم السنة١٩٦٢ والتعديلات التي ادخلت عليه على ان تبقس ٣ _ ان المادة ٢٧٩ منه تنس على ما يلي: --الإنتلبة والتطبيات والقرارات الصادرة بهوجبه سارية المفعول الى أن يتم الفاؤها أو تعديلها بهوجب

ب _ يلغى اي تشريع اخر علما او خاصا الىالمدى الذي تتعارض احكامه مع احكام هذا القانون . إ ــ ان المادة الثانية من القانون المؤقت رقم ٣٢ لمسنة ١٩٧٨ المعدل لقانون مؤسسة المناطق الحرة والذي اقره

مجلس الابة تد الغي تعريف المناطق الحسره الوارد في المادة الثانية منه والاستعاضة عنه بالنعريف

المناطق الحرة: هي جزء من أرانسي الملكة محسدومسور بحاجز عاصل قوضع عيه البضائع لغايسات التذرين والنسنيع مع تعليق استيفاء جبيع الشرائب والرسوم المرتبة عليها وتعتبر هذه البضائع

ه - أن المادة ١٣ من نفسي العانون الاصلي قــــدالفيت بالعانون رقم ٣٢ لسنة ١١٧٨ الشار اليه اثنا واستعيض عنها بالنص التالي : --

ب __ يسمح بتعاطي أعمال الصناعة وتأسيس المسانع في القاطق الحرة بموافقة مجلس الإدارة .

د - تتبتع مثماريع الاستثبار الصناعية ومثماريع الاستثبار التجارية والخديات التي يسبح باقابته-في النطقة الحرة بالإعدادات التلبة وو- ونضينها الإعناء النصوص عليه في البند الثالث من هذه الندرة التي تنص على اعفاء البضائد عالمستوردة للبنطقة الحرة أو المصدره بنها لغير السوق المطي من رسوم الاستيراد والرسوم الجمزكية وسائرالضرائب والرسوم المترتبة عليها باستاناساء بدلات الخدمات والاجور .

آ — أن المادة 10 من نظام استثمار المناطق الحرة رقم ٢] لمسنة ١٩٧٩ تنص على ما يلي : —

قرار رقم ٥ اسنة ١٩٨٥

صادر عن الدبوان الخاص بنفسير القوانين

بناء على والد. دوله رسمي الوزراء بكلبه المؤرخ٢/٢/٥١٥ رقم من ٢٣٤٧/١ اجتمع الديوان الخاص بتنسم العوادي لاحل بعديم الحظام و

1 - قانون ، و .. . به المناطق الحرد رقم ٢٢ لسنة ١٩٨١ الذي حل محلقانون مؤسسة المناطق الحرة المؤقت رقم

٢ ــ احدال الفانون المدل له رقم ٢٢ اسفة ١٩٨٨ الذي حل محل القانون المؤقت رقم ٢٢ لسفة ١١٧٨ .

٢ _ احداد الدانون المعدل له رغم ٢٦ لسفه ١٩٨٤ مالذي حل محل القانون المؤقت رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٠ . وذلك بعد أقرار هذه القوانين المؤقفه من مجلس الامة وبيان ما أذا كانت المادة ١٨ من قانون مؤسسة المناطق الحرد رقم ٢٢ لمسنة ١٩٨٤ قد الغبت القانونين رقم ٢٣ لمسنة ١٩٨٤ ورقم ٢٦ لمسنة ١٩٨٤ المعطين القانون الاسلى رقم ٢٢ لسنة ١٩٨١ المشار اليه انفاام أن أجكام هذين القانونين العبلين للقانون الاصلي ما زالت نائمة ونابده المعول .

وبعد الابذلاع على شلب دولة رئيس الوزراء الذيطلب نيه تنسير هذه التوانين وعلى الاعلان المنشور على السنحة ١٨٢١ من عدد الجريدة الرسمية ٣٢٧٢ الصادر في ١٩٨٤/١٢/١ يتبين ما يلي :

ا ــ أن تازرن وسسة المناطق الحرة رقم ٢٩ لسنة١٩٧٦ والتانوئين المعدلين له رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٨ م و نبر٢٦ لسنه ١٩٨٠ قد ونسعت في الاصمالكتوانين مؤقته بمقتضى الملدة ١٩ من الدستور القسمي ، ج. لجاس الوزر ا، بموانقة جلالة "للك عندمسا يكون مجلس الامة غير منعقداو منحلا أن يضع القوانين المؤتمه في الامور التي تستوجب اتخاذ تدابسير ضرورية لا تعنمل التأخسير . ولما انعتد بجلس الابة عرضت عليه هذه القوانين بما غاقرها جبيعها وذلك بموجب القوانين المطلوب

وبالبرجوع البيمدنسر جلمسة يجلس النواب الرابعة المنعقدة بيهم الثلاثاء الموانق ١٩٨٢/١٠/١٦ نجـــــــــد ان هذا المجاس نظر في التوانين المؤتنه المذكورة أنف اواقر اولا القانون المؤتث الاصلى رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٦ الذي اصبع عد الترارة بحول الرقم ٢٢ لسنة ١٩٨٤ موذلك بعد ادخال تعديل طفيف عليه ثم أقر بنفس الجلسة تقانونبن أاؤتدين المعلين له رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٨و ٢٦ لسنة ١٩٨٠ دوناي تعتيــــل.

كما ان محضر جلعمة مجلس الأعيان المنعة دقيوم الاربعاء الموافق ١٩٨٤/١١/٧ ينيد أن هذا المجلس نظر في القوانين المؤقنه مسالمة الذكر واقر أولا القانون المؤقت الاصلي رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٦ ثم أقسر بنفسس الجلسة القانونين المؤقتين المعدلين له رقم ٢٢ لسنة١١٧٨ و ٢٦ لسنة ١٩٨٠ كما وردت جميعها من مجلس

وحيث أن أقرار القانونين المؤقتين المعدلين للقانون الاصليقد تم من مجلسي النواب والاعيان بعد اقرار القانسون المؤقت الاصلى رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٦ وفي نفس الجلسة كما أسلفن

غان ذلك يعتبر المصاحا من المشرع عن نيته نسى الابتاء على احكام القانونين المعدلين للقانون الاصلس نافذة المنعول على أساس انهما يعتبران جزء منه .

أما كون المادة ١٨ من القانون الاصلي نصت على الفاء اي قانون أو تشريع آخر الى المدى الذي يتمارض لعبه مع احكام هذا التانون قان ذلك لا يؤثر على القانونين المعدلين له لأن حكم الألغاء أنما ينطبق غيماً على أي تانون أو تشريع المر سبابق لتاريخ وضع القانون الاصلي المؤنث ولا يسرى على التشريعات اللاحقة .

ولهذا نقرر أن احكام القانونين المعدلين للقانون الاصلى ما زالت ناهدة المعول ١٠٠

قرارا صدر بتاريخ ٢٦ / شعبان سنة ١٤٠٥ ه الموافق ٢١/٥/٥/١٠ .

رئيس النيوان الخاص بتهسير القوانين

الرئيس الاول لمحكمة التهبيز موسى الساكت

رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء عيسى طباش

الرئيس الثاني لمحكمة النهبيز نجيب الرشدان

عضو محكمة التمسز صلاح ارشيدات

عضسو مندوب وزارة الماليـــة مرهي العسن

 ا سمج مراعاة احكام عانون المؤسسة تقسسام الصناعات والمعامل في المنطقة الحرة بدرخيمهمن المجلس وفقًا للتعليبات التي يضعها وبعد التنسيقهج وزارة الصناعة والنجارة .

ب ... للمجلس أن يسمح بتأسيس مشاري....ع أو نشاطات استثمارية داخل المطقة لغايات التمنيع والشحن والنامين والتخزين والاعمسالالنجارية الاخرى وفق الشروط والنسمانات الني يتررها.

٧ ــ ان الفترة الاولى من المادة ٢٣من نفس النظام المذكور تحرم القيامي المنطقة بالاعمال المبينــة في هذه المادة ومن ضمنها ما ورد في البند السليع منهساوهو وضع البنسلنع في الاستهلاك المحلي في داخل النطقة سواء ببيعها او التصرف بها باية طريقة آخرى .

وكذلك با ورد في البند الثامن منها وهو البيع.الغرق . لها الانتجار بالجملة نميرخس به من تبل الجلس وفق الشروط والضمانات التي يتررها .

 ٨ ـــ ان المادة ٣٦ من تطبيعات التخزين والاستثبار في المفاطق الحرقتفس على ما يلي لتؤول جميع المنشآت التي يقيمها المستاجر على الماجور للمنطقة دون، قابل (اذا ارادت المؤسسة ذلك) بعد انتها، مسدة الابجار او عند نسخ العقد او انهائه ومستق الاحكام النافذة .

يستفاد من هذه النصوص ان البضائع التي يدخلها المستوردون الى هذه المفاطق لتغزينها في مستودعاتها ومنشآتها تعتبر وكاتها خارج الملكة ، وبالتالي مان هذه البضائع لا تعتبر بمجردادخالها الى المنطقة العرة لتخزينها خانسعة للرسوم الجبركية والرسوم والضرائب الاخرى .

لها البضائع التي تستورد باسم اصحاب المصانع والمشاريع الاستثمارية والخدمات التي يسمسع مجلس ادارة الموسسة باتابتها في هذه المناطق بالاستنسادلصلاحيته النصوص عليها في الفترة (ب) من الماده ١٣ المعدلة المسل البها انسا . أو البضائع المحفوظة في مستودعات ومضارن ومنسات المناطل الحرة لحساب اخرين والتي تعتبر كما اسلفنا كانه الخارج الملكة ويتم التنازل عنها لاصحاب تلك المسانع والمشاريع والخدمات مقابل عوض أو بدون عوض مسن اجل استعمالها في هذه المسانع والمشاريع والخدمات . فانها جبيعها لا نغضع ابضا للرسوم الجبركيسة الفرائب والرسوم الاخرى عبلا بالفقرة (د) بن المادة

١٢ المعدلة سالغة الذكر الذي تنص على ان مشاريسع الاستثمار الصناعية وبشاريع الاستثمار النجاريــــة التي يسبح باقامتها في النطقة الحرة تتبتع بالاعناءات المبينة نبيها وسن ضبنها الاعناء بن رسوم الاستيراد الجموكية وسائر الضرائب والرسوم الاخرى باستثناء بدلات الخدسات والاجور

قرارا صدر بتاريخ ٢٦ شعبان سنة ه ١٤٠٥ ه الموافق١٩٥/٥/١٦.

رئیس دیوان التشریع برئاسة الوزراء عیسی طباش

رئيس الديوان الخاص بتنسير التوانين الرئيس الاول لحكمة التهييز

موسى الساكت

قرار رقم ٦ لسنة ١٩٨٥ صادر عن الديوان الفاص بتفسير القوانبن

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بموجب كنابه المؤرخ ١٩٨٥/٣/١٠ رمم سال ٢٢١١/ ٢٦١١ اجممسم الديوان الخاص بتنسير القوانين لاجل تفسير البنسدالاول من الفقرة الا من الماد ١١ من مانون البلديات رقم ٢٦ السنة ١٩٥٥ والمادة الخامسة من تاتون سلطةالماه رقم ١٩٨٢/٢١) وسلى ما أذا كانت الجهة المخسة بانشاء العبارات فيالشوارع هي البلدية ام سلط المالياء وبعد الاطلام على دالم، من العادمة الوجه لرئيس الوزراء بتأريح ١٩٨٥/٢/٦ وتدتيق النصوصالقانونية بنيس : __

١ - أن البند الأول من الفترة (١) من المادة ١١ مسن تأنون البلديات قد الدلت بالمجاس البادي ، سلام سمة تخطيط البلدة وفتح الشوارع والفاءها وتعديلها وتعبين ترنسها واسدقاءتها ومعددما وانشاء ارسقتها وصيانتها وتنظيفها وانارتها . . . الم . وان البند 18 من نفس الفقرة اناطت بالجلسس الذكور انخاذ الاحتياطات لمنعانس الشخسانات والمسول

وأن البند ٣٦ منها ينيط بالجلس ايضا التيسامياي عَمَل اخر يتتنسى عليه القبام به بمقتنسي هذا القانون أو أي تشريع أخر معمول به في الملكة .

١٩٥٦ تنص بأن لنظة الشارع العام) نعني أكياريق أو شارع أو ساحه أو جاده ناذده أو غير نافذه للناس هق السير نيها وتعتبر جبيع الانتيا أوالجاري والاخاديد والدءر والمنزلدات الثانية علسس جانب اي شــارع جزءا من ذلك الشــآر ء .

٣ ــ أن الفقرة ٢١ من المادة الثابنة من تأتــــوننظم المدروالقرى والإنتنة مربت النمية االملوبق) بأنها نعني اي طريق او شارع او زقاق او معر او درباو معبر او طريق عربات او منسى او سادة او ميدان او جسر خصوصيا كان أم عبوبيا مطروقا أو غيرمطروق موجودا أو متترحا أنشائه بمقتضى ايمشروع أو مخطط اعمار ونشمل كافة الغنادق والاقتيسة والأغاديد ومجاري مياه المطر والعبارات والرسفة الحاسة الــخ .

المسؤولية المهام المنصوص عليها في هذه المادة .

ه ــ ان المُلدة النانية من نفس القانون عرفت لهشروع المياه) بانه يعني اي نتاة او سد 'و خندي او مجرى ماه جار او جلف او ضفه او جسر او عباره او بشافاتنظيم المياه وتدويلهسا او تخزينها او نبسب إو بدر أو واسطة لاستخراج الياد أو رفعهسسالو داعها أو توزيمها اوعمل نرعى من أياد عاستعبل المحصول على المياه ورفعها ونقلها للاستعمالات المختلفية .

ويستفاد بن هذه التشريعات أن أمانة العاصبةوالجالس البلدية هي صاهبة المسلاحية فيانشسساء العبارات والانتية والمجاري والاخاديد اذا كانسست الغاية من ذلك القيام بوسؤوليا، ها عن منح العاسوق وصياتها وبنع الاضرار التهنئجم من النيضائساتوالسيول وغيرها من الابور الداخلة في اختساسها

س مسم سون سبيب . أما سلطة المياه قبما أنها لا تختص بالقيام بهذه المسؤوليات عانها لاتكون مختصه بانشاء العبار أت اهذه الغايات وانما تكون مختصة بانشاء العبارات لغايات استفراج المياه وتنظيمها وتحويلها ونخزينها وتوزيمها . هذا ما نقرره في تفسير النصوص الطلوب تلسيرها

قرارا صدر بتأريخ ٢٦/شمبان سنة ١١٠٥ه الموافق ١٩٨٥/٥/١ .

الرئيس الثآنى لحكمة التبييز نجيب الرشدان

مندوب رئاسنة الوزراء

صلاح ارشيدات

رئيس ديوان التشريع برئاسة الوزراء عبدالرؤوف عابدين

بيسى طماش

رئيس الديوان الخاص بتنسير التوانين

موسى الساكت

الرئيس الاول لحكمة التمييز

قرار رقم ۷ اسئة ۱۹۸۵

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بنا، على طلب دولة رنسس الوزراء بكتابة المؤرخ٢/٢/٢١/ ١٩٨٥ رقم بال١٦١٧/٢/٢ اجتمع الديسوان الخاس بندست التوانين لاجل نفسسر الملدتين ٩ و ، (والمقترة النائية من المادة ١٣٥٧من نظام تقاعد موظف....ي البلديات رقم ٢ لسنة و١٩٥٥ وبيان ما يلي :

 ١ - هل أن ووظف البلدية الدابع للتقاعد يحسرون راتبه التقاعدي اذاحكم عليه بعقوب تجالب أو جنحة اخلاته . خيا بحرم من المكافئة أذا أديريجريعة جزائية أمان الحرمان من راتب التناعد والمكافئة لا بكون الا مند توفراحدي الحالات المنصوص عليها في المادة ٢٦ من قانون التقاعد المدني رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٩ على اسلس أن المادة المائسسرةبن نظام تقاعد موظلي البلديات نصت على سريان أحكام المواد ١٢-٤٤ من تانون النتاعد المذكور على وظني البلديات نيها يتعلق بنسوية حقوقهم التقاعدية،

٢ ــ مل حجوز الجمع بين رانب التقاعد الذي يتقاضاه المتناعد عن خدمته في الإمانة أو البلديـــة أو المجلس التروي وبين رأتب رناسية احدى البلديات الاخرى

ومعد الاطلاع على شلب ثائب ابين العاصمة الموجلارئيس الوزراء بتاريخ ١٩٨٥/٢/٦ وتدنيق النصوص

1 ــ ان الماده الناسمة من نظام تقاعد موظفــــــــــــــــــــــالبلديات ويكافأتهم رقم ٢ لسنة ١١٥٥ تثمن على ما سلى (بحرم الوظف أو المتقاعد من حق استياه راتب التناعد اذا حكم عليه من محكمة اردنية بعقوبة

٢ _ ان التقرد النائبة من المادة ١٢ من نفس التظامِنص علىها يلي : (يحرم من المكامّاة كل موظك يعزل من الخدبة نتيجة ادانته بجرمة جزائيسة او نتيجة انخاذ أجراءات تاديبية بحقه باستثناء العزل لعدم الكفاءة أو اللياقة) .

 ان الفترة نجا من الملدة العاشرة من النظام المنكور حسبها عدلت بالنظام رقم 14 لسنة ١٩٦٧ م تندس على ما يلي : (على الرغم مما ورد في اي الله الله على الم يعروز الجمع بين راتب التقامد المذي ينتانساه المتقاعد عن خدمته في اية ابانة أو ايقبلدية أو مجلس قروي وبين وأتب أية وظيفة سواء كانت في الحكومة أوفي أي مجلس أو سَلْمَلَة أو مؤسسةأو هياة رسمية أو شبه رسبية تابعة لها أو في أيـــــة المانة او بلدية او مجلس قروي او دائرة اوقانسواء كانت طك الوظيفة مصنفة أو غير مصنفة او

 إ ـ ان الفقرة (ا) من المادة العاشرة من ذات النظام صعبما عطائبالنظام رقم ٨٨ لسنة ١٩٧٤ ننص على ما يلي : (تسرى على موظفي البلديات وعلى عائلاتهم نفس الإحكام المنصوص عليها في المواد ١٢ — }} والمادة الله المن التعامد المدنى رقم ؟؟ لسنة ١٩٥٦ وتعديلاته واي تشريع بعل مطه نيبا يتعلسق باهالتهم على التقاعد وتسوية رواتب تقاهدهم ووكافاتهم وذلك بقدر ما ينطبق عليهم من هذه الاحكام ما يتوم المجلس بالصلاحيات المخولة الجلس الوزراء بهذا الشان) .

وهلى نسوء هذه النصوص نجد فيما يتعلق بالنقطهالاولى ان نظلم تقامدموظفي البلديات المطلوب تفسيره كان في الاصل بحرم موظف البلدية أو المتقامد من راتب التقاعد أذا حكم عليه من محكمة أردنية بعنوبة جنائية او جنحة اخلانية وذلك بصورة مطلقة •

غير أن هذا النظام عندما عدل بالنظام رقم ٨٨لسنة ١٩٧٤ قد نص على أن احكام المواد ١٣--١٤ من قانون التقاعد المدني المشار اليه آنفا وتعديلاته وايتشريع يحل محله تسرى على موظفي البلديات وعلسي عاتلاتهم نيبا يتعلق بالحالتهم على التتاعد وتسوية روانب تقاعدهم ومكافاتهم بقدر ما ينطبق عليهم من هسده